

اعداد / إبراهيم حمد عبدالله السعيد
٢٦١٠٠٠٤٧٩

قضايا بحثية ١
تكليف رقم ٢



عنوان الدراسة

واقع التنسيق بين المجالس المحلية والمجالس البلدية وسبل تعزيزه من وجهة نظر أعضائها- دراسة مسحية على منطقة الجوف

المتغير التابع	المتغير المستقل	متغيرات وسيطة محتملة	المتغير المعدل
مستوى التنسيق بين المجالس المحلية والمجالس البلدية	سبل تعزيز التنسيق	مستوى تبادل المعلومات بين المجالس ودرجة التعاون المؤسسي ومستوى الثقة بين الأعضاء وكفاءة إدارة الاجتماعات واللجان المشتركة	متغيرات معدلة محتملة مثل خبرة أعضاء المجالس وحجم البلدية او المنطقة والدعم الإداري من الجهات العليا والثقيف التنظيمية وتوفر الموارد البشرية
يمكن قياسه من خلال : تبادل المعلومات الاجتماعية المشتركة وتكامل الخطط ومتابعة المشاريع	ويمكن من خلال إيجاد آليات تنظيمية واضحة للتنسيق وتوفير قنوات تواصل فعالة رسمية واستخدام القنوات الرقمية المشتركة والتدريب وبناء القدرات	مثل / آليات التعزيز وتحسين تبادل المعلومات وارتفاع مستوى التنسيق	مثل / آليات التعزيز على التنسيق يكون أقوى عندما تكون خبرة الأعضاء عالية

المقدمة

مقدمة الدراسة:

تلعب أجهزة الإدارة العامة دوراً أساسياً في عملية التنمية والتطوير، وتحرص كل دولة أن تخطو خطوات كبيرة وملموسة على طريقها، فالإدارة العامة بكل مؤسساتها لا تزال في معظم المجتمعات النامية غير مؤهلة لتحقيق الأهداف المطلوبة منها، لذلك فإن إيجاد إدارة كفأة وقادرة هي من الأولويات في برامج التنمية والتطوير، ويصبح تطوير السياسات والأنظمة والأساليب أمراً ملحاً لا يمكن إغفاله أو تجاهله، وإذا كانت الإدارة العامة تجسد هذا التطور، فإن الإدارة المحلية هي محور هذا التطور وركيزته الأساسية (خاشقجي، ٢٠٠٥م، ص ٣).

وتعتبر الإدارة المحلية بمثابة قناة تبرز مشكلات المجتمع وحاجاته من جانب، وتعيد إلى هذا المجتمع حل هذه المشكلات وأساليب الوفاء بالحاجات من جانب آخر، ولأن الإدارة المحلية نابعة من صميم الشعب، فهي وحدها التي تستطيع تأكيد وحدة المجتمع، باستثارة الرأي العام المحلي للاهتمام بالمشكلات الإنسانية، واشتراك المواطنين في الوصول إلى حلول لها، فالمساهمة الشعبية هي روح الإدارة المحلية والمحور الذي تركز عليه. (الزعبي، ٢٠٠٥م، ص ١٦٦).

ولقد ثبت أنه كلما كان مصدر تقديم الخدمات أقرب إلى السكان كانت النتائج أفضل لإشباع رغبات الأفراد، وفي الاقتصاديات الحديثة لعبت السلطات المحلية دوراً مركزياً في التنمية الاقتصادية والتطور الاقتصادي وتحقيق الرفاهية. (حدة، ٢٠١٦م، ص ٨).

وتمارس أجهزة الإدارة المحلية تخطيط الخدمات وتوفيرها وتنظيم استخدامات الأرض الحضرية والريفية، وتساهم في تخطيط وانتشار الأجهزة الهيكلية المختلفة من خلال أجهزتها المتخصصة على المستوى المحلي، مما يؤدي إلى تعاظم دورها الرقابي، كما تستخدم وحدات الإدارة المحلية من قبل الأجهزة المركزية في كثير من دول العالم النامي، كأوعية أو قنوات توصيلية لبرامجها الإنمائية في مجالات التنمية الحضرية والريفية (رشيد، ٢٠٠٩م، ص ١٧).

ويشكل تفعيل المجالس البلدية نقلة نوعية في العمل الحكومي والتنمية السياسية والاجتماعية والإدارية، وتعتبر المجالس البلدية وما يرافقها من انتخابات حدثاً كبيراً وتقدماً على مسار نشر اللامركزية، وقد جاء تفعيل المجالس البلدية استجابة للمستجدات على الساحتين الداخلية والخارجية، فقد تضاعف عدد السكان في المملكة عدة مرات خاصة في المدن التي تزايد أعدادها. كما ظهرت قضايا ومستجدات لم تعهد من قبل وتحديات خارجية يأتي على رأسها العولمة والانفتاح الاقتصادي والمنافسة العالمية الشديدة والتقدم في تقنية الاتصالات، كل ذلك استوجب نظاماً جديدة للضبط الاجتماعي وتضييق نطاق الإشراف حتى تكون المسؤوليات محددة وواضحة، ولذا كان توجه الدولة نحو التخفيف من المركزية وتوسيع دائرة العمل الحكومي المحلي عبر إنشاء المجالس البلدية، فالمجالس البلدية كتكوين إداري تحقق الكفاءة والفاعلية ويقرب صانع القرار من سكان المحليات عبر مشاركتهم الفاعلة، فتطبيق نهج اللامركزية وتفويض السلطات ومنح المجالس البلدية الصلاحيات لإدارة الشأن المحلي يخفف من الأعباء الملقة على عاتق الحكومات المركزية التي تقف عاجزة عن القيام بجميع المهام المنوطة بها والتدخل في كل صغيرة وكبيرة وعمل كل شيء بغض النظر عن نطاقه المكاني (الرحيلي، ١٤٣٠هـ، ص٢).

ومن هنا تنبع أهمية هذا الموضوع من حيث استعراض الخلفية النظرية لعلم الإدارة المحلية متمثلة في المجالس المحلية والمجالس البلدية، وواقع التنسيق بينها وسبل تعزيزه لكي نبني عليها بعد ذلك دعائم التنظيم المحلي في المملكة العربية السعودية في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المملكة العربية السعودية في الفترة الحالية وفي إطار التنظيم الحديث للمناطق في المملكة.

التعليق : تضمنت المقدمة في بدايتها العموميات في أجهزة الإدارة العامة بالمملكة ودورها في التنمية ثم انحازت نحو الإدارة المحلية ودورها في تنمية الإنسان والمكان ثم توجهت نحو المجالس المحلية والمجالس البلدية والتي هي نطاق الدراسة.

مشكلة الدراسة

تكمّن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: ما واقع التنسيق بين المجالس المحلية والمجالس البلدية وسبل تعزيزه من وجهة نظر أعضائها في منطقة الجوف؟

إدراكاً لأهمية هذا الموضوع وضرورة دراسته في ظل التطورات الحديثة في الفكر الإداري في المملكة العربية السعودية والاتجاه السريع نحو الإصلاح والتغيير التنظيمي، أمكن بلورة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما واقع التنسيق بين المجالس المحلية والمجالس البلدية وسبل تعزيزه من وجهة نظر أعضائها في منطقة الجوف؟

تساؤلات الدراسة:

يتفرع عن السؤال الرئيسي للدراسة التساؤلات التالية:

ما واقع عمل المجالس المحلية بمنطقة الجوف؟

ما واقع عمل المجالس البلدية في منطقة الجوف؟

ما فاعلية التنسيق بين المجالس المحلية والمجالس البلدية في منطقة الجوف من وجهة نظر أعضائها؟

ما السبل المثلى لتحقيق التنسيق بين المجالس المحلية والمجالس البلدية من وجهة نظر أعضائها؟

الأهمية العملية:

تكمن أهمية الدراسة العملية من خلال تحليل الجوانب التنسيقية بين المجالس المحلية والمجالس البلدية وسبل تعزيزه لتحقيق التعاون المشترك واثار ذلك على التنمية في المملكة بشكل عام وعلى منطقة الجوف بشكل خاص، وبما يشكله ذلك من دور مباشر في تحقيق التنمية المستدامة واللامركزية المنشودة، كما تعكس نتائج الدراسة الحالية أهمية تفعيل الدور التنسيقي بين المجالس المحلية والمجالس البلدية والذي سيتم دراسته لتعزيز هذا الدور في رفع كفاءة الاداء، واستقصاء درجة النجاح وتطويرها في مجال التنسيق، واكتشاف جوانب القصور وتجنبها مما يسهم في التنبؤ بالعوائق التي ستواجه المراحل المستقبلية، والبحث عن اليات تعزز التنسيق بين تلك المجالس على المستوى المحلي والوطني، وقد يفيد تحليل الواقع الحالي من خلال إجراء الاستقصاء الوصفي لوجهة نظر أعضاء المجالس المحلية وأعضاء المجالس البلدية لتقديم حقائق مهمة حول الإدارة المحلية في المملكة .

الأهمية العلمية :

كما تزداد أهمية هذه الدراسة من خلال منهجها الذي يجمع بين مزايا الدراسات الاستطلاعية الوصفية والتحليلية التقويمية بطرح عدد من التساؤلات من المؤمل أن توفر الإجابة عنها قدرا من المعرفة الإضافية في مجال المجالس المحلية والبلدية في المملكة العربية السعودية وبالاكتفاء على منهجية علمية. وأخيراً أمل أن تساعد هذه الدراسة على سد النقص في الدراسات التي تتناول هذا المجال الحيوي والذي يعزز القدرة على بناء توصيات تساعد على تعزيز الدور التنسيقي لمجالس الإدارة المحلية بالمملكة العربية السعودية مما ينعكس إيجابيا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما تسعى هذه الدراسة لإضافة جديدة للأدبيات ذات العلاقة في المكتبة العربية في ظل محدودية هذا النوع من الدراسات على مستوى المملكة.

التعليق : الأهمية العملية : تكمن من خلال تحليل الجوانب التنظيمية والاتصال والتواصل الفعال بين جهات التنمية لتحقيق أعلى جودة في

المخرجات..

وأما الأهمية العلمية : تزداد أهميتها من خلال المنهج الوصفي التحليلي الذي يقيس المشكلة من مصدرها القريب والواقع.

أهداف الدراسة

أهداف الدراسة:

في ضوء ما طرح من تساؤلات فرعية فأن أهداف الدراسة يمكن حصرها في الآتي:

التعرف إلى واقع عمل المجالس المحلية بمنطقة الجوف .

التعرف إلى واقع عمل المجالس البلدية بمنطقة الجوف .

التعرف إلى فاعلية التنسيق بين المجالس المحلية والمجالس البلدية.

معرفة سبل تعزيز التنسيق بين المجالس المحلية والمجالس البلدية.

مجتمع الدراسة والعينة: تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء المجالس المحلية من الأهالي وممثلي الأجهزة الحكومية ،وأعضاء المجالس البلدية

المنتخبين والمعينين بمنطقة الجوف. والبالغ عددهم (١٦٥) عضواً. من خلال (٣) مجالس محلية، و (١٠) مجالس بلدية.

منهج الدراسة وأدواتها: استخدم الباحث المنهج الوصفي، وذلك من خلال الاستعانة بما نشر عن الموضوع من أبحاث، أو دراسات ، أو كتب.

الخلفية النظرية للدراسة

أولاً : الإطار النظري (أ) الإدارة المحلية

تمثل الإدارة المحلية احد أهم أساليب التنظيم الإداري في الدولة الحديثة، حيث ازداد التوجه في كثير من الدول نحو تبني هذا الأسلوب نظراً للإيجابيات الكثيرة التي تحقّقها في مختلف النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، بحيث أصبح تبني نظام الإدارة المحلية المدخل الرئيسي لأي إصلاح سياسي وإداري للدولة، خصوصاً في الدول النامية. (الحمداني، ٢٠١٤م، ص١٧).

ومن جانب آخر فإن نظام الإدارة المحلية لم يتبلور كظاهرة قانونية له مقومات أو أركان إلا في القرن التاسع عشر، أما أنه كظاهرة تاريخية فقد عرفتها الجماعات البشرية من القدم انطلاقاً من فكرة أن الإنسان ككائن اجتماعي لا تستقيم حياته دون وجود التنظيم أو الحد الأدنى منه. (بدران، ٢٠٠٦م، ص١٢).

كما تنبع الإدارة المحلية في الواقع من حجم الشعب، إذ تعتمد أساساً على إشراك المواطنين أصحاب المصلحة الحقيقيين في الإدارة. ولهذا فهي تعد تطبيقاً وتدعيماً للمبادئ أو الأفكار في هذا المجال، بل وتأكيداً لذاتية هؤلاء المواطنين واحترام لكرامتهم وكبريائهم. كما أنها تعد لقربها من منبع الحاجة وسيلة فعالة للتعبير بصدق عن حاجات وأمانى السكان المحليين، وهذا يؤكد ما قاله (نابليون بونابرت) "إذا كان في الإمكان أن نحكم عن بعد، فإنه من المستحيل أن ندير إلا عن قرب". بالإضافة إلى ذلك فإن إسناد أمر مباشرة المصالح المحلية لأجهزة لامركزية يؤدي إلى القضاء أو الحد من بيروقراطية الإدارة، مما يسهم بدرجة كبيرة في سرعة الانجاز وحسن الأداء خاصة بعد أن تعددت وتعقدت وظائف الدولة الإدارية نتيجة انتهاج سياسة التدخل أو السياسة التوجيه الاقتصادية والتخطيط الاجتماعي، الأمر الذي يحتم ضرورة توزيع هذه الوظائف طبقاً لمفهوم الإدارة المحلية، بين الحكومة المركزية وهيئات إقليمية مستقلة، تباشر ما يعهد إليها من اختصاصات تحت إشراف ورقابة هذا الحكومة مما يجعل للإدارة المحلية دوراً هاماً في التنمية الشاملة. (بطيخ، ٢٠٠٧م، ص٢١٥).

وفي المملكة العربية السعودية حرصت الحكومة بعدم ربط أنظمة الإدارة المحلية بالتشريع ولا بالقضاء، على أن يقتصر مهامها في طبيعة أعمالها في مجال الوظيفة التنفيذية الخاصة مع ضرورة الانتباه إلى أن أنظمة الإدارة المحلية لا شأن لها بالتشريع ولا بالقضاء. ولقد ركز الملك عبدالعزيز - طيب الله ثراه- على العمل الإداري الذي يتواءم مع الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي دعا إلى وضع أساس إداري محلي تضبط به مصالح البلاد. (السديري، ٢٠١٤م ص ٩).

مفهوم الإدارة المحلية:

تعتبر الإدارة المحلية من الفروع الرئيسية للإدارة العامة، فقد عرفت في بريطانيا كصورة من صور التنظيم الإداري اللامركزي أوائل القرن التاسع عشر، مع أن بذورها الأولى قد تطورت بتطور المجتمعات الإنسانية التي أدركت حاجتها للتضامن وتطافر الجهود لإشباع احتياجاتهم. وبذلك تكون قد سبقت الدولة في وجودها (المعاني، ٢٠١٣م، ص ١٧).

لقد تعددت التعريفات التي تشرح مفهوم الإدارة المحلية تبعاً لتعدد الباحثين والمهتمين والزوايا التي ينظرون منها. فقد عرفها الفقيه الفرنسي Waline بأنها " نقل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة بحرية من المعنيين " . (شنطاوي، ٢٠٠٧م، ص ٢٧). وعرفها Johncherke "بأنها " ذلك الجزء من الدولة الذي يختص بالمسائل التي تهم سكان منطقة معينة، إضافة للأمور التي يرى البرلمان أنه من الملائم أن تديرها سلطات محلية منتخبة تكمل الحكومة المركزية" (Stoker, 2005, p4).

كما عرفها الشخيلي (٢٠٠١م) " بأنها المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بوساطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية" ص ٢٧.

وعرفها المعاني (٢٠١٣م) " بأنها توزيع للوظيفة الإدارية فيما بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة تعمل تحت رقابة الحكومة المركزية وإشرافها" ص ١٨.

وفي ضوء التعريفات أعلاه يمكن تعريف الإدارة المحلية بأنها " هيئات محلية يتم تكوين أعضائها عبر الانتخابات، أو التعيين من قبل الحكومة المركزية تتولى مهام داخل إقليم معين، وتحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية.

نظام مجالس المناطق :

نص نظام المناطق على إنشاء مجلس في كل منطقة، يكون مقره إمارة المنطقة لتحقيق المشاركة الشعبية في تطوير وتنمية المجتمع المحلي والرفع من مستوى أداء الخدمات الحكومية في مختلف المناطق.

وقد اشتمل النظام على ست وعشرين مادة تمثل في مجملها القواعد الأساسية التنظيمية والإدارية لاختصاصات المجالس، ثم جاءت اللائحة التنفيذية وفصلت هذه الاختصاصات في ثلاثين مادة (اللائحة التنفيذية لمجالس المناطق، ١٤١٢ هـ).

ويلاحظ أن نظام المناطق قد عهد إلى مجالس المناطق باختصاصات معينة في شئون التعليم والصحة وشئون الإسكان والمرافق العامة والشئون العمرانية والشئون الاجتماعية والرياضية والشئون الاقتصادية والصناعية والشئون الدينية، والواقع أن هذه الاختصاصات متعددة وواسعة النطاق وهي تزيد كثيراً عن إمكانيات المجالس – الموارد المتاحة لمجالس المناطق – ولهذا فهي لا تنفذ إلا جزءاً يسيراً من الاختصاصات الموكلة لها، ويرجع ذلك إلى نقص الموارد والإمكانات المالية والفنية والبشرية إلى جانب نقص الخبرة والتدريب (السماحي، ١٤٢٠ هـ، ص ١٣٧).

والملاحظ أن المنظم السعودي لم يمنح المناطق الشخصية المعنوية بحسب نصوصه وإن كان احتفظ لها بقدر من الاستقلال فإنه ربطها بوزير الداخلية، وكذلك ربط مجالسها بالوزير في حين احتفظ له برئاستها استثناءً وربط انعقادها بدعوة من رئيسها أو نائبه أو وزير الداخلية مما يجعلها مجرد وحدات إدارية تابعة تظهر بمثابة الفروع أو الأعضاء من وحدات إدارية أكبر، وهي الوحدات المركزية فينطبق عليها من حيث التكيف القانوني، وما ينطبق على الإدارات وفروع الإدارات المركزية.

وإن كان هذا يمكن تفسيره بأنه تجسيد فقط لمسعى الإدارة المركزية نحو فرض رقابتها على الوحدات المحلية التي يعد أساس إنشائها أساساً قوياً يكفي لتمتعها بقدر من الاستقلال وإن لم يكن جميعه فإنه يمكن أن يكون كافياً لقيام النظام اللامركزي (عساف وآخرون، ١٤٢٠ هـ، ص ١٤٨).

تشكيل مجالس المناطق :

نص نظام المناطق على أن يتم اختيار كافة أعضاء مجلس المنطقة عن طريق تعيينهم بأمر من رئيس مجلس الوزراء بناء على ترشيح أمير المنطقة وموافقة وزير الداخلية، وذلك مع مراعاة أن يكون كافة الأعضاء من سكان المنطقة، إضافة إلى رؤساء الأجهزة الحكومية في المنطقة، وقد أوضحت المادة السادسة عشرة من النظام الأشخاص الذين يتكون منهم مجلس المنطقة على النحو التالي (خاشقجي، ١٤٢٢هـ، ص ١٢٤) :

أمير المنطقة رئيساً للمجلس.

نائب أمير المنطقة نائباً لرئيس المجلس.

وكيل الإمارة (عضواً)

رؤساء الأجهزة الحكومية في المنطقة، والتي يصدر بتحديدھا قرار من رئيس مجلس الوزراء، بناء على توصية من وزير الداخلية.

عدد من الأهالي لا يقل عن عشرة أشخاص، من أهل العلم والخبرة والاختصاص، يتم تعيينهم بأمر من رئيس مجلس الوزراء، بناء على ترشيح أمير المنطقة، وموافقة وزير الداخلية، وتكون مدة عضويتهم أربع سنوات قابلة للتجديد، وعند خلو مكان أي عضو معين لأي سبب من الأسباب يعين بدله خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ الخلو، وتكون مدة العضوية الجديدة هي المدة الباقية من مدة سلفه.(نظام المناطق، ١٤١٢هـ، المادة ٢٢).

وباستقراء النصوص المتقدمة من النظام يتبين أن المنظم السعودي قد اخذ بأسلوب التعيين لرئيس وأعضاء مجلس المنطقة، وهذا التوجه له ما يبرره في ظل الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمملكة العربية السعودية، فاعتبار الكفاءة الإدارية تستوجب أن تكون المجالس المحلية قادرة على موافقة اختصاصاتها المختلفة بكفاءة وفاعلية، فالأصل ليس هو ملكية الاختصاص فقط بقدر ما هو القدرة على موافقة هذا الاختصاص، ايضاً الأمر الذي يبرر تشكيل مجالس المناطق عن طريق تعيين جميع أعضائها حتى يتسنى توفير الكفاءات الإدارية والفنية المؤهلة لتسيير أعمالها بكفاءة، فضلاً عن إن نظام الانتخاب قد يحول دون توفير العناصر ذات الكفاءة والخبرة في المجالس المحلية باعتبار أن المكانة الاجتماعية والاقتصادية والقبلية تعد في الغالب هي العنصر الحاسم في عملية الانتخاب (الحيقان، ١٤٢٠هـ، ص ٩٢).

(اختصاصات مجالس المناطق :

نص نظام المناطق في مادته الثالثة والعشرين على أن مجلس المنطقة يختص بدراسة كل ما من شأنه رفع مستوى الخدمات في المنطقة، وله على وجه الخصوص ما يلي:

- تحديد احتياجات المنطقة، واقتراح إدراجها في خطة التنمية للدولة.
 - تحديد المشاريع حسب أولوياتها، واقتراح اعتمادها من ميزانية الدولة السنوية.
 - دراسة المخططات التنظيمية لمدن وقرى المنطقة، ومتابعة تنفيذها بعد اعتمادها.
 - متابعة تنفيذ ما يخص المنطقة من خطة التنمية، والموازنة، والتنسيق في ذلك(اللائحة التنفيذية، ١٤١٤ هـ، مادة ٢٢).
- ومن خلال تحليل النصوص التي تنظم اختصاصات مجالس المناطق في المملكة العربية السعودية نجد أن المنظم السعودي قد انتهج أسلوب تحديد الاختصاصات على أساس التخصيص بعدم التعميم، فمجلس المنطقة هو حجر الأساس لنظام المناطق والعمود الفقري للنظام، لأنه الآلية الديناميكية التي تخرج من خلالها أفكار أعضاء المنطقة وخططها، واحتياجاتها، وبرامجها التنموية المختلفة.

ولمجلس المنطقة واجبات نلخصها فيما يلي (اللائحة التنفيذية، ١٤١٤ هـ، مادة ٢٢):

الاطلاع على ما احتوته الميزانية العامة، وما اعتمد من مشاريع للمنطقة ومناقشة السبل الكفيلة بالتنفيذ حسب الأولويات في ذلك. متابعة تنفيذ ما تقرر في ميزانية المنطقة ومدى انسجامه مع خطة التنمية الشاملة. تحديد احتياجات المنطقة من المشاريع لاقتراح اعتمادها في ميزانية الدولة للسنة القادمة وإدراجها في خطة التنمية الشاملة مع متابعة تنفيذ المشاريع المعتمدة.

عقد دورة لمجلس المنطقة قبل الميزانية العامة للدولة لإجراء تقييم شامل لما تم عمله في ظل السنة المالية الحالية ومناقشة الايجابيات والسلبيات وسبل تطوير الأداء والارتقاء بمستوى التنفيذ.

(المجالس البلدية

تمهيد:

تعتبر المجالس البلدية من المنظمات ذات الطبيعة الخاصة والحيوية فهي تمثل صوت المواطن في حقه بالمطالب بتنفيذ المشاريع ومتابعتها وأيضاً تشكل مركز استشاري ورقابي على عمل البلديات ولذلك فإن عمل المجالس البلدية هو شكل من أشكال تطبيق الإدارة المحلية (الرحيلي، ٢٠١٣م). تمتد الجذور العميقة للمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات البلدية في المملكة العربية السعودية إلى عام (١٩٢٤م) عندما أمر الملك عبدالعزيز -طيب الله ثراه- بتأسيس المجلس الأهلي المحلي لمكة المكرمة عام (١٩٢٤م) واللجنة الأهلية لمدينة جدة، وبمقتضى التعليمات الأساسية للملكة عام (١٩٢٦م) شكلت بلديات لكل من مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وجدة، وفي العام التالي صدر (نظام دائرة البلديات) ثم صدر عام (١٩٣٨) النظام العام لأمانة العاصمة والبلديات، وكل ذلك كان يتضمن أشكالاً متعددة من المشاركة الشعبية للمواطنين. وهكذا انتقلت تجربة المجالس إلى مدن المملكة، حيث كانت تجربة المجلس البلدي في الرياض، والتي بدأت بعد تأخر دام حوالي أربعين عاماً، قد استقبلها المثقفون في الرياض بالترحاب والتساؤلات حول رسالة المجلس البلدي ومسؤوليات أعضاء هذا المجلس، وإمكانية تحقيقهم للمسؤولية المطلوبة تجاه مصلحة الجميع (الانتخابات البلدية، ٢٠٠٥م، ص٢٥).

وفي تطور سياسي مهم، بدأت الحكومة السعودية في إدخال نظام الانتخابات في المجالس البلدية عام (٢٠٠٥)، حيث يتشكل المجلس البلدي من عدد من الاعضاء يقدر حسب فئة البلدية بحيث يكون نصفهم منتخبون والنصف الاخر معينون على اساس الخبرة والاختصاص. ويتم انتخاب أعضاء المجالس البلدية بطريقة الاقتراع العام (السديري، ٢٠١٤م، ص٢٠).

ثم بعد ذلك صدر المرسوم الملكي رقم (٦١/أ) بتاريخ ١٤٣٥/١٠/٤ هـ القاضي بالموافقة على نظام المجالس البلدية بشكله الجديد ومواكباً لمتطلبات العصر فيما يتعلق بتطوير عمل المجالس البلدية لتحقيق أهدافها في خدمة المواطنين في النواحي البلدية.

ومنح النظام الجديد المجالس البلدية "شخصية اعتبارية" ذات استقلال مالي، وإداري، وربطها تنظيمياً بوزير الشؤون البلدية والقروية، كما منح النظام الجديد المجالس البلدية سلطة اوسع، كسلطة التقرير والمراقبة وذلك وفقاً لأحكام النظام في حدود اختصاص البلدية المكاني (النشرة التعريفية عن اختصاصات وصلاحيات المجالس البلدية. الدورة لثالثة ١٤٣٧/١٤٣٦هـ).

مفهوم التنسيق:

يرى الكبيسي (٢٠٠٦م) بأن التنسيق " هو تلك الجهود الرامية إلى تحقيق الانسجام بين الهيئات والمنظمات والتعاون والتفاهم بين قياداتها والمواءمة والترابط بين أنشطتها وتعبئة الموارد والطاقات نحو أهدافها" ص ١١ .

وأما عشاوي (٢٠٠٠م) فقد عرف التنسيق بأنه " أساس العملية الإدارية وكل الوظائف الإدارية هي تدريب على التنسيق" ص ٢٣٢ .
وقد اورد محمد الصيرفي (٢٠٠٧م) تعريف كلاً من أوردوايتيد "Ordway Tead" و هايمن وسكوت "Haiman , Scott" و فايول "L.A.Allen" للتنسيق، حيث عرف تيد التنسيق بأنه "الجهد والعمل لضمان تفاعل سلس من القوى والوظائف الخاصة بالأجزاء المختلفة للمنظمة من أجل تحقيق غرضها بأقصى قدر من التعاون و أدنى قدر من الاحتكاك والنزاع" ، وينظر هايمن وسكوت الى التنسيق على انه "نشاط واع لتجميع جهود العمل المقسمة والمتخصصة وتحقيق التزامن فيما بينهما، بحيث تعمل جميعاً بانسجام من أجل تحقيق أهداف المنظمة"، وبالنسبة لفايول فإنه يعتبر التنسيق "عملية ربط جميع أنشطة المنظمة معاً لتسهيل عملها ونجاحها" ، في حين اعتبره L.A.Allen " وظيفة إدارية جنباً الى جنب مع التخطيط والتنظيم والتوظيف والرقابة" ص ٩ .

ويمكن تعريف التنسيق بشكل مبسط وشامل بأنه: تلك العملية الإدارية المسؤولة عن توحيد جهود العمل الجماعي للخروج بنتائج إيجابية نحو تحقيق الأهداف المنشودة.

نلاحظ من التعريفات السابقة أن التنسيق هو انسجام الجهود وتضافرها لتحقيق الأهداف المشتركة لوحدات التنظيم المختلفة، كما نلاحظ وجود قاسم مشترك هو أن التنسيق جزءٌ أساسياً من العملية الإدارية ويهدف الى تحقيق التكامل بين الجهود المبذولة للوصول إلى الأهداف المرجوة.

أهمية التنسيق:

زادت أهمية التنسيق في الوقت الحاضر وأعتبره البعض من أهم مبادئ الإدارة ، والمبادئ الأخرى مساعدة للتنسيق أو مشتقة منه، وتتوقف مهارة الرئيس في موافقة دوره على مدى قدرته على التنسيق بين الوحدات الإدارية المختلفة في المنظمة، وبدون التنسيق ستفشل المنظمة في تحقيق أهدافها. وهناك عدة عوامل أدت إلى زيادة أهمية التنسيق وأهمها تضخم جهاز الإدارة العامة نتيجة ازدياد نشاطات الدولة، وتوسعها في جميع المجالات، وكذلك مبدأ التخصيص وتقسيم العمل أدى إلى زيادة الحاجة إلى التنسيق، وأخيراً فإن قيام الدولة المعاصرة بالتخطيط أدى إلى أهمية التنسيق سواء في وضع الأهداف أو أثناء التنفيذ. (بسيوني، ١٩٩٢م، ص ٤٦).

وكذلك زادت أهمية التنسيق عند تطور تقنيات المعلومات، والاتصالات، التي أدت إلى التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات، واستخدام الشبكات المعلوماتية العالمية، التي قادت بدورها إلى ظهور مصطلح "الحكومة الإلكترونية" التي تعمل وتتعامل عبر منظمات تعتمد على فرق العمل، والتنظيم الشبكي الممتد، وتوظيف الذكاء الصناعي لبرمجة اتصالاتها، وإنجاز معاملاتها، وحفظ قواعد بياناتها، وبالتالي زادت الحاجة الى التنسيق، والتفاعل بين المنظمات، وأجهزتها وقياداتها، والعاملين فيها، وعلى وجه الخصوص زادت الحاجة إلى مثل هذا التنسيق في المجالات الإدارية ، من خلال عصر التنسيق الإلكتروني، والاتصال عبر شبكات الانترنت.(الكبيسي، ٢٠٠٦م، ص ص ٢١-٢٥).

يلعب التنسيق دوراً رئيسياً في تحقيق أهداف المنظمات ذات أقسام متعددة ومتخصصة في المهام من خلال تنسيق الجهود بدقة لتحقيق نتائج موحدة ، وكذلك منظمات متعددة في حيز مكاني واحد يزيد من الحاجة الى التنسيق بينهما لتحقيق التكامل في مهامها، وبالتالي الوصول للأهداف المشتركة.

التنسيق وعلاقته بوظائف العمليات الإدارية:

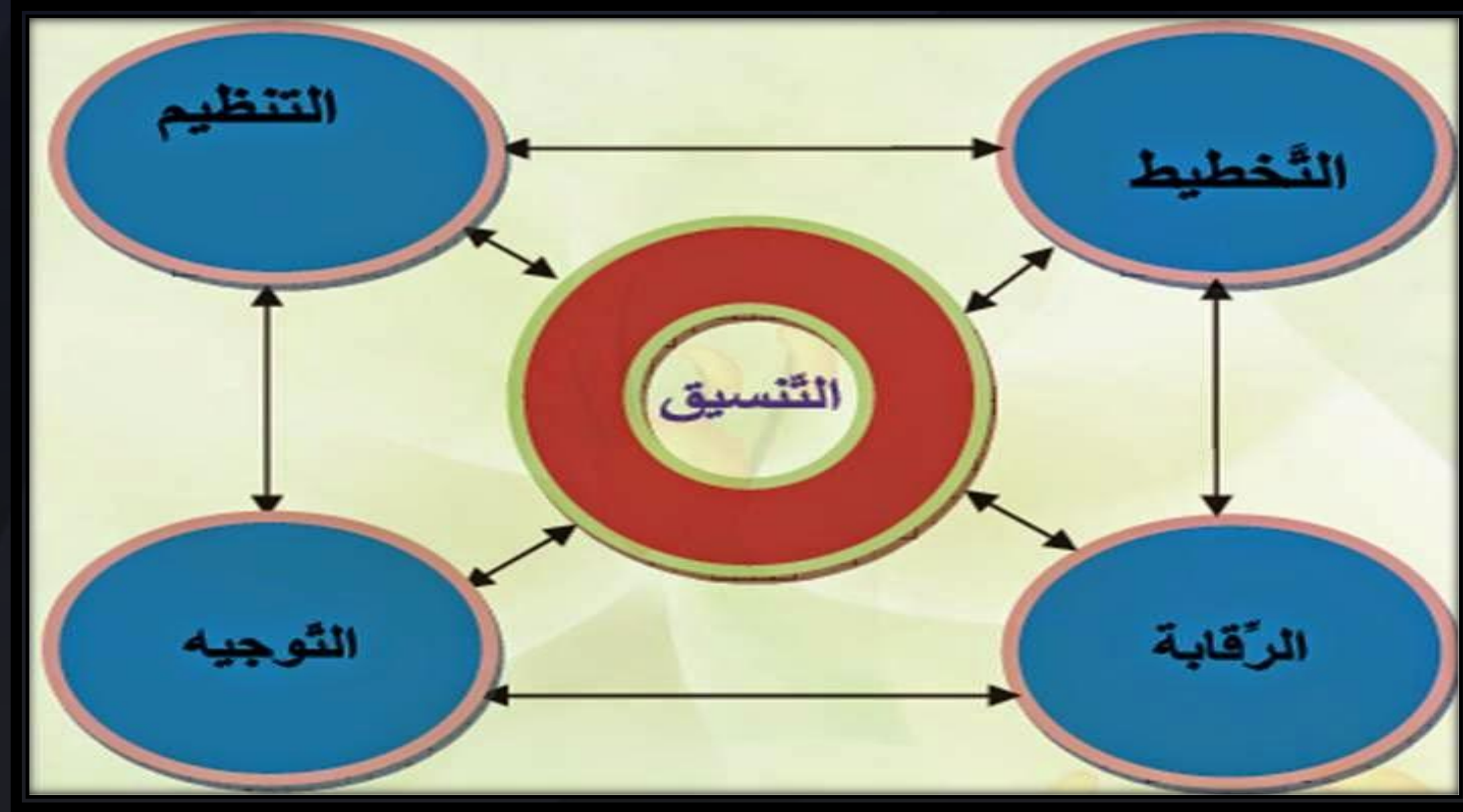
لا يعتبر التنسيق وظيفة مستقلة، بل هو عملية ترافق كافة وظائف الإدارة والأنشطة، وهو يمثل بالنسبة لوظائف الإدارة-جوهر ولب-العملية الإدارية، فالقيام بالتنسيق يعد ضرورة لتأدية الوظائف الأساسية المتمثلة في: التخطيط، التنظيم، التوجيه، التوظيف، الرقابة. وبالتالي فإن التنسيق هو عملية التناغم والانسجام بين جميع الوظائف الإدارية من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى المنظمات إليها. وفيما يلي بيان وظيفة التنسيق وعلاقته بوظائف العمليات الإدارية:

التنسيق وعلاقته بالتخطيط : أهداف فاعلية الخطط هو التكامل بينها، ولتحقيق التكامل والترابط يتطلب من المدير اتخاذ قرارات متعددة لضمان التنسيق بين الخطط تصميماً وإنجازاً، حتى يتحقق التكامل المطلوب.

التنسيق وعلاقته بالتنظيم : تتضح تلك العلاقة من خلال التأكيد على أن الهدف الأساسي من العملية التنظيمية هو تسهيل مهمة التنسيق بين الوظائف والافراد في كافة المستويات التنظيمية. مع ملاحظة أنه كلما كان حجم المنظمة صغيراً كان تحقيق التنسيق بين جهود الافراد سهل المنال. (الشميمري، وآخرون، ٢٠١٣م، ص ١٦١).

التنسيق وعلاقته بالتوجيه : التنسيق هو عملية إيجاد نوع من التوافق الفردية في التنظيم، ومنع التعارض بينهما. بينما التوجيه يعني التأثير في سلوك الآخرين بما يؤدي إلى تحقيق النتائج المرغوبة. وتجدر الإشارة إلى أن التنسيق والتوجيه يعتمدان على قدرة تأثير المدير على سلوك الآخرين بما يؤدي إلى تضافر الجهود وصولاً للأهداف العامة. (صيرفي، ٢٠٠٧م، ص ٢٠٤).

التنسيق وعلاقته بالرقابة : إن أهمية العلاقة بين الرقابة والتنسيق واضحة، فكما أن الهدف من الرقابة هو ضمان تحقيق الأهداف المطلوبة، وتصحيح الانحرافات عند حدوثها، كذلك فإن التنسيق هو ضمان تحقيق هذه الأهداف من خلال توحيد جهود الافراد. وقد تحدث الانحرافات عن النتائج بسبب الخلل في التنسيق لإعمال الأفراد، الأمر الذي قد يترتب عليه اختلاف في النوعية، أو الجهود المبذولة، أو الوقت المحدد للتنفيذ. وتصحيح هذه الانحرافات من خلال الوظيفة الرقابية يتضمن أيضاً تصحيح الخلل في التنسيق أو وضع معايير جديدة للتنسيق. (الشميمري، وآخرون، ٢٠١٣م، ص ١٦٢).



الدراسات السابقة

لم يجد الباحث على حد علمه وببحثه دراسات ذات صلة بموضوع دراسته إلا أن هناك مجموعة من الدراسات تناولت واحداً أو أكثر من متغيرات الدراسة: مجالس المناطق، المجالس البلدية، ولكن بعلاقتها مع متغيرات أخرى ومن هذه الدراسات:

أ- الدراسات المتعلقة بالمجالس المحلية:

دراسة السبيعي (٢٠٠٩م)، بعنوان "إسهام المجالس المحلية في التخطيط لبرامج التنمية الشاملة بمنطقة الرياض":

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المجالس المحلية في منطقة الرياض في التخطيط لبرامج التنمية الشاملة، وتحديد مدى إسهام المجالس المحلية في منطقة الرياض في الاشراف والمتابعة لبرامج التنمية الشاملة، وتحديد مدى تحقيق برامج التنمية الشاملة في منطقة الرياض لأهدافها من وجهة نظر الاعضاء، وتحديد المعوقات التي تحول دون تحقيق دور المجالس المحلية في عملية التنمية الشاملة ، وتحديد أساليب وطرق تفعيل دور المجالس المحلية في تحقيق التنمية الشاملة. أستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي عن طريق عن طريق المدخل المسحي والذي طبق على مجتمع الدراسة المكونة من العاملين في المجالس المحلية بمنطقة الرياض وعددهم (١١٥) عضواً من الاهالي.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج نوجزها فيمايلي:

للمجالس المحلية دور مهم في التنمية الشاملة من خلال (تحديد المشروعات الاساسية في المحافظة، وتحديد احتياجات المحافظة واقتراح إدراجها في خطة التنمية للدولة، وتحديد أولويات المشروعات الأساسية في المحافظة).

تسهم المجالس المحلية في الإشراف والمتابعة لبرامج التنمية الشاملة من خلال (متابعة المجالس واللجان التي تتولى دراسة المشروعات المختلفة، ومتابعة الخدمات البلدية، والإشراف على الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية).

تحقق برامج التنمية الشاملة أهدافها من خلال (تنمية الحس الوطني لدى أفراد المحافظة، وتأسيس البيئة التحتية اللازمة لتطوير البيئة المحلية).

إن المعوقات المهمة التي تحول دون تحقيق دور المجالس المحلية في عملية التنمية الشاملة هي (قلة الوعي بأهمية دور المجالس المحلية في التنمية الشاملة، وقلة الكوادر البشرية المؤهلة لتنفيذ برامج التنمية الشاملة، وقلة الخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ مشروعات التنمية الشاملة).

دراسة الزهراني (٢٠١٤)، بعنوان "واقع الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية: مجالس المناطق كحالة دراسية":

وهدفت الدراسة إلى معرفة واقع الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية ومعرفة دور مجلس المنطقة في تنمية المنطقة وتحقيق أهدافه والوفاء بمتطلباته وتحقيق طموحاته وتطلعات اهالي المنطقة. وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بأسلوبه المسحي، والذي طبق على مجتمع الدراسة المكونة من جميع اعضاء مجالس المناطق في المملكة العربية السعودية في دورتها السادسة والبالغ عددهم (٣٦٩عضوا) بمختلف مناطق المملكة البالغ عددها ثلاثة عشر منطقة.

توصلت الدراسة الى العديد من النتائج نوجزها فيما يلي:

- تظهر النتائج ان دور مجالس المنطقة في التنمية المحلية استشاري ومحدودا بالاطلاع على ما احتوته الميزانية العامة للدولة من مشاريع للمنطقة، ومتابعة تنفيذها، ورفع توصيات باحتياجات المنطقة من مشاريع، واقتراح اعتمادها في ميزانية الدولة السنوية.
- بينت النتائج ان الصلاحيات الحالية الممنوحة لمجلس المنطقة غير كافية، وانها ليست لسن التشريعات والسياسات المحلية بل ادارية روتينية وليست نافذه على الأجهزة الحكومية ، وان رؤساء الأجهزة الحكومية في المنطقة يمنحون اولوية لتوجيهات مجلس المنطقة على حساب مرجعياتهم الإدارية (الوزارات الحكومية) وغير كافية لإدارة التنمية في المنطقة.

هناك حيادية بين الموافقة والرفض بين افراد عينة الدراسة على درجة التنسيق بين مجالس المناطق والهيئات المحلية بمستوياتها المختلفة في ان العلاقة بين الأجهزة الحكومية والمجلس تقتصر في اطلاع تلك الأجهزة على مقترحات المجلس وقراراته فقط، وان قنوات الاتصال الرسمية بين المجلس والأجهزة الحكومية غير كافية لتحقيق التكامل في العلاقة بينهما، وهناك غياب للمعلومات المطلوبة لتحقيق التكامل والتنسيق بين المجلس والأجهزة الحكومية.

أظهرت النتائج ان من اهم التحديات التي تواجه مجلس المنطقة، وتمثل عائقا للقيام بدوره الكامل وتحقيق اهدافه وتمثل قلة الصلاحيات الممنوحة له، وغياب التشريع الملزم للأجهزة الحكومية بالأخذ بقراراته، وقلة الدعم لبرامج وخطط المجلس بميزانية كافية، وضعف الجانب الاعلامي لنشاطات وانجازات المجلس، وربط ميزانيته بميزانية الامارة مما يفقده القدرة على تمويل نشاطاته واعماله ، وتمسك الوزارات والأجهزة الحكومية بالصلاحيات المالية في تنفيذ المشاريع الخدمية بالمنطقة، وتقنين دور المجلس والية عمله ، وغياب التقييم لأعمال المجلس من قبل جهة رقابية مستقلة.

التمثيل الشعبي لأهالي المنطقة في المجلس قد لا يحقق التمثيل الفعلي وذلك لان الممثلين الحاليين من الاهالي في مجلس المنطقة من النخبة وهم قد لا يحتاجون الى جزء من الخدمات الحكومية على عكس ذوي الدخل الضعيف.

دراسة الغامدي (٢٠١١م)، بعنوان "دور مجالس المناطق في تطوير أداء الأجهزة الحكومية على المستوى المحلي: دراسة استطلاعية على مجلس منطقة مكة المكرمة":

وهدفت هذه الدراسة للتعرف على العلاقة بين الدور الذي تقوم به مجالس المناطق وتطوير مستوى الأداء الحكومي بالإدارات المحلية، وهل هذا الدور أدى حدوث نقله نوعية تضمن تقديم خدمات حكومية جيدة وأفضل للمواطنين على أرض الواقع، حيث تناولت الدراسة بالتحليل عدداً من المتغيرات الأكثر تأثيراً على دور مجلس المنطقة في تطوير أداء الأجهزة الحكومية وهي: صلاحيات مجلس المنطقة، وتشكيل اللجان المتخصصة بالمجلس، وآليات مناقشة السياسات والخطط والموازنات المحلية، وإجراءات عرض الخطط والإنجازات، وتشجيع إسهام المواطنين لتحقيق التنمية المحلية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن الصلاحيات الممنوحة لمجلس المنطقة غير كافية وتحتاج إلى دعم تدريجي، وأن الاختصاصات الممنوحة لمجلس المنطقة تفوق إمكانياته المادية والبشرية والفنية، وأن مجلس المنطقة يفتقر للقدرة على إحداث تغييرات جذرية في أولويات مشاريع وبرامج الجهات الحكومية، وليس له الدور الفاعل والمؤثر في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع المختلفة، وأن اهتمام المجلس يقتصر على التخطيط القصير والمتوسط المدى، وأن الدور الفعلي لمجلس المنطقة لا يتعدى كونه أداة تنسيق بين القطاعات المختلفة، وأن المشاركة الذاتية للأهالي لا تؤدي دوراً فعالاً في تحمل أعباء ومتطلبات التنمية المحلية.

دراسة عبدالعزيز (٢٠٠٦م)، بعنوان "دور مجالس المناطق والمجالس المحلية في التنسيق بين الأجهزة الحكومية الخدمية":

وهدفت الدراسة الى تحليل دور مجالس المناطق والمجالس المحلية في التنسيق بين الأجهزة الحكومية الخدمية في منطقة الرياض، وقد تحددت تساؤلاتها بتحديد المهام التنسيقية لمجلس منطقة الرياض والمهام التنسيقية للمجالس المحلية في محافظات منطقة الرياض والانشطة التي يتم التنسيق فيها من قبل مجلس المنطقة والمجالس المحلية وفروع الأجهزة الحكومية الخدمية بمنطقة الرياض حسب وجهة القائمين عليها. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا يعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً.

ومن اهم نتائج الدراسة ما يلي:

- وجود نوع من التنسيق حسب الاختصاصات واعمال التخطيط وكذلك في تنفيذ المشروعات بين المجالس ، ووجود موافقة على ان هناك تنسيق باقتراح اي عمل من اعمال النفع العام لمواطني المنطقة.
- تبين ان افراد العينة المدروسة من الاهالي يقيمون بدرجة جيد جدا مجموعة الانشطة يتم التنسيق فيها مثل تحديد احتياجات المنطقة واقتراح ادراجها في خطة التنمية للدولة ، وتحديد المشاريع الاساسية في المنطقة.
- تبين ان افراد العينة المدروسة من المسؤولين في الأجهزة الحكومية يوافقون على جميع الاليات المقترحة للتنسيق اهمها الية الاجتماعات واللقاءات والتخطيط للتنسيق مع فروع الأجهزة الحكومية ذات العلاقة المشتركة ، ووجود ضابط اتصال مسئول لتولي متابعة التنسيق.
- وبخصوص رأي الجميع في فاعلية التنسيق الحالي فقد تبين ان هناك اتفاق على انه يقلل من الوقت والجهد والتكلفة ، وتبادل المعلومات بين الجهات المختلفة وتحديد المسؤوليات تجاه الاعمال المطلوب تنسيقها.
- من اهم المعوقات من وجهة نظر المسؤولين في الأجهزة الحكومية نقص الاعتمادات المالية المخصصة لعمليات التنسيق وعدم تجديد الوسائل والتقنيات لتسهيل عملية التنسيق.
- تبين ان افراد العينة المدروسة من الاهالي يوافقون بشدة على مجموعة من الاقتراحات لزيادة التنسيق بين الجهات المختلفة اثناء التخطيط مثل تحسين كفاءة الافراد المعنيين بالتنسيق ، وزيادة مستوى التعاون بين الجهات المعنية بالتنسيق وتوضيح الأهداف الموضوعية لعملية التنسيق.

دراسة السديري (٢٠١٤م)، بعنوان "مشاركة المواطنين في الانتخابات البلدية ودورها في تطوير اداء المجالس البلدية في منطقة الرياض من وجهة نظر اعضائها":

هدفت الدراسة الى التعرف على مستوى مشاركة المواطنين في الانتخابات البلدية، وسبل تفعيل المشاركة، والتعرف على معوقات المشاركة في الانتخابات البلدية، والتعرف على المستوى الرقابي و الاداري للمجالس البلدية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي الوثائقي من خلال الاستعانة بما نشر عن الموضوع من ابحاث ودراسات ، ومن اهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- هناك موافقة بين افراد عينة الدراسة على مستوى مشاركة المواطنين في الانتخابات البلدية في منطقة الرياض بأنه كان مرتفعا ،حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣.٤٨).
- وجود موافقة بين افراد عينة الدراسة على المستوى الاداء الرقابي و الاداري للمجالس البلدية في منطقة الرياض انه كان مرتفعا ،حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣.٤٨).
- وجود موافقة بين افراد عينة الدراسة على المعوقات التي تحد من مشاركة الناخبين في الانتخابات البلدية في منطقة الرياض ، واهم تلك المعوقات ،تأخير تنفيذ مشاريع البلدية التي وعد بها المواطنين في الانتخابات السابقة ،وارتفاع سقف التوقعات لدى بعض المواطنين ،وضعف مشاركة المواطنين في الاسهام في صياغة خطط البلدية.
- يوجد علاقة طردية منخفضة ذات دلالة احصائية عند مستوى (٠.٠١) بين مشاركة المواطنين في الانتخابات البلدية وبين تطوير اداء المجالس البلدية في منطقة الرياض مما يشير الى ان ارتفاع مستوى مشاركة المواطنين في الانتخابات البلدية له دور في تطوير اداء المجالس البلدية.

دراسة الرحيلي (٢٠١٣م)، بعنوان "اداء المجالس البلدية بمنطقة الرياض خلال الفترة ١٤٢٦هـ - ١٤٣٠هـ دراسة استطلاعية":

- هدفت الدراسة الى رصد تجربة المجالس البلدية خلال الفترة الاولى من (١٤٢٦هـ - ١٤٣٠هـ) والتعرف على الانجازات التي تحققت في ظل الصلاحيات الممنوحة لها نظاما. استخدم الباحث الاسلوب التحليل الوصفي، وتمثل مجتمع الدراسة المجالس البلدية في منطقة الرياض والتي يبلغ عددها (٣٨) مجلس وعدد اعضاؤها (٢٢٥ عضوا) وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج من اهمها ما يلي :
- بالرغم من اتفاق غالبية المبحوثين على وجود تقييم لأداء المجالس البلدية ،غير ان طبيعة التقييم ووسائله لم تحظ بنفس الدرجة من الاتفاق بل كان الاختلاف حولها كبير نسبيا.
 - يرى غالبية المبحوثين ان الادارة العامة للمجالس البلدية بوزارة الشؤون البلدية والقروية هي التي تحدد معايير تقييم الاداء للمجالس البلدية في منطقة الرياض ، وان مدى الالتزام بالقوانين و الانظمة والسياسات العامة للدولة كان على راس هذه المعايير بينما احتل مدى الرضا العام للمواطنين المرتبة الاخيرة بينهما.
 - تبين ان العناصر المؤثرة في اداء المجالس البلدية في منطقة الرياض ان الاتجاه العام لهذه الآراء يشير الى مستويات عالية للأداء في المجالس المبحوثة ،وبالرغم من ذلك فقد دلت نتائج التحليل الى وجود ضعف في بعض العناصر خصوصا تعاون المواطنين وتوفير الكفاءات البشرية ونقص الدعم المادي ومواكبة التطورات المختلفة.

دراسة نصرالدين (٢٠١٢)، بعنوان "الجماعات الاقليمية ومفارقات التنمية المحلية":

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الجماعات المحلية وعلى رأسها البلدية في إحداث وتفعيل التنمية المحلية، انطلاقا من الوسائل المتاحة (وسائل مادية، مالية، بشرية...)، فالمتتبع لواقع هذه الجماعات يرى تناقضات كثيرة بين مهام التنمية الموكلة إليها وما يتجسد في الميدان. تناقضات تطل كل الفاعلين من إدارة وتشريع ومسؤولين ومواطنين من كل الشرائح والمستويات.

التعليق على الدراسات السابقة:

يلاحظ من عرض نتائج الدراسات السابقة والأدب النظري، أن معظمها ركزت على المجالس المحلية بشكل عام، ويتضح تركيزها وتوافقها على دراسة المجالس المحلية في المملكة العربية السعودية إضافة الى التعرف على دورها في تحقيق التنمية ، ودراسة الوسائل الممكنة لزيادة فاعلية دور هذه المجالس لرفع مستوى ادائها وهي تتفق مع دراسة الباحث في ان كافة اهداف تلك الدراسات تدخل ضمن اهداف الدراسة ، بمعنى ان دراسة الباحث تتناول بشكل عام اهداف تلك الدراسات في حين ان الاختلاف بينهما يبرز في كون دراسة الباحث ينصب محور اهتمامها على موضوع مجالس المناطق والمجالس البلدية بشكل عام بدأ من التنسيق بينهما ، و ايضاح الية عملها ونظامها وانتهاء بالتحديات التي تواجهها وتفعيل دورها.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة باعتبارها دراسة تخصصت في ربط متغيرين وهما المجالس المحلية والمجالس البلدية في منطقة الجوف في المملكة العربية السعودية، بحيث تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الحديثة والفريدة من نوعها – على حد علم الباحث – التي تبحث في هذا المجال، ونظراً لأهمية هذا البحث في هذا المجال وحاجة البيئة السعودية، فقد تم بحث الدراسة الحالية للتعرف على "واقع التنسيق بين المجالس المحلية والمجالس البلدية وسبل تعزيزه من وجهة نظر أعضائها"، واستخدمت الدراسة أدوات قياس يستفاد منها في الدراسات اللاحقة.

الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد:

تناول الفصل الثالث منهج الدراسة، ومجتمع الدراسة، وأدوات الدراسة، والإجراءات التي استخدمت في تصميم وتقنين أداة الدراسة (التحقق من صدق أداة الدراسة وثباتها)، وأهم الخطوات التي اتبعت لتنفيذ دراستها الميدانية، والأساليب التي تم استخدامها في تحليل بيانات الدراسة. منهج الدراسة

انطلاقاً من طبيعة الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها للتعرف إلى واقع التنسيق بين المجالس المحلية والمجالس البلدية وسبل تعزيزه، فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى (عبيدات، ٢٠١٣م، ص ١٨٠).

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء المجالس المحلية ممثلي الأهالي وممثلي الأجهزة الحكومية، وأعضاء المجالس البلدية المنتخبين والمعينين بمنطقة الجوف. والبالغ عددهم (١٦٥) عضواً. من خلال (١٣) مجلساً محلياً وبلدياً والتي كانت على النحو التالي:

جدول (٢)
أولاً: الأجهزة الحكومية الممثلة بالمجالس المحلية

الأجهزة الحكومية المعنية بالخدمات العامة	
١. إدارة التربية والتعليم	١. شركة الكهرباء
١. الادارة العامة للشئون الصحية	١. الادارة العامة للشئون الزراعة
١. بلدية /المحافظة	١. الادارة العامة للمياه والصرف الصحي
١. مكاتب رعاية الشباب	١. الشئون الاسلامية والاوقاف
١. الادارة العامة للطرق والنقل	١. الغرفة التجارية

جدول (٣)
ثانياً : المجالس المحلية التابعة لمجلس المنطقة في منطقة الجوف

التسل سل	المحافظة	المستوى الاداري	عدد اعضاء المجلس
١	القريات	محافضة فئة (أ)	١٩ عضواً
٢	دومة الجندل	محافضة فئة (أ)	١٧ عضواً
٣	طبرجل	محافضة فئة (ب)	١٩ عضواً
المجموع			٥٥ عضواً

جدول (٤)
ثالثاً: المجالس البلدية التابعة لمنطقة الجوف

التسل سل	المحافظة/المدينة	المستوى	عدد الاعضاء
١	سكاكا	أمانة فئة (أ)	٢١ عضواً
٢	القريات	بلدية فئة (ب)	١٥ عضواً
٣	دومة الجندل	بلدية فئة (ب)	١٢ عضواً
٤	طبرجل	بلدية فئة (ب)	١٢ عضواً
٥	صوير	بلدية فئة (د)	٩ أعضاء
٦	زلوم	بلدية فئة (د)	٩ أعضاء
٧	أبوعجرم	بلدية فئة (د)	٧ أعضاء
٨	العيساوية	بلدية فئة (د)	٧ أعضاء
٩	الناصفة	بلدية فئة (د)	٩ أعضاء
١٠	الحديثة	بلدية فئة (د)	٩ أعضاء
المجموع			١١٠ عضو

عينة الدراسة

تم تطبيق أداة الدراسة على جميع أفراد المجتمع الأصلي للدراسة .

أدوات الدراسة ومراحل تصميمها

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها قام الباحث ببناء استبانة خاصة بها، وذلك حسب الطرق العلمية لبناء الاستبيانات، وقد قام الباحث بمراجعة العديد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة والاطلاع على الأدوات والاستبانات المشابهة، وكذلك قراءة العديد من المراجع السابقة، واستشارة أهل الاختصاص في هذا المجال، ومرت عملية بناء الاستبانة بعدة خطوات وعمليات حتى توصل الباحث إلى الصورة النهائية للاستبانة الحالية الصالحة للتطبيق لأغراض الدراسة الحالية.

وتم تقسم الاستبانة إلى جزئين، يشتمل أولهما على البيانات الديمغرافية والتي تتضمن المتغيرات المتعلقة بالخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد الدراسة، أما الجزء الثاني من الاستبانة فقد تكون من أربعة محاور رئيسة هي:

١. المحور الأول واقع عمل المجالس المحلية بمنطقة الجوف ويتكون من (٢٣ فقرة).
٢. المحور الثاني واقع عمل المجالس البلدية بمنطقة الجوف ويتكون من (١٩ فقرة).
٣. المحور الثالث واقع فاعلية التنسيق بين المجالس المحلية والمجالس البلدية بمنطقة الجوف ويتكون من (١٣ فقرة).
٤. المحور الرابع سبل تعزيز التنسيق بين المجالس المحلية والمجالس البلدية بمنطقة الجوف ويتكون من (١٦ فقرة).

الجدول (٥)

قيم معاملات لاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول
(واقع عمل المجالس المحلية بمنطقة الجوف)

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	*٠,٤٢٤	١٣	**٠,٥٨٦
٢	*٠,٥٣٠	١٤	**٠,٦٥٣
٣	*٠,٥٣٠	١٥	**٠,٦٤٠
٤	**٠,٦٨٢	١٦	**٠,٧٧٢
٥	**٠,٦٨٨	١٧	**٠,٨٣٧
٦	**٠,٦٧٣	١٨	*٠,٤٩٧
٧	**٠,٥٩٩	١٩	**٠,٦٤٦
٨	*٠,٥٣٣	٢٠	**٠,٧٣١
٩	**٠,٦٣١	٢١	**٠,٧٤٣
١٠	**٠,٦٨٢	٢٢	**٠,٧٠٦
١١	**٠,٧٨١	٢٣	*٠,٥١٣
١٢	**٠,٦٨٠		

الصدق والثبات لأداة الدراسة:

أولاً: الصدق

أ. الصدق الظاهري:

للتحقق من صدق الاستبانة تم أولاً التحقق من الصدق الظاهري للأداة وذلك من خلال عرضها على عدد من المحكمين أصحاب الاختصاص والخبرة في مجال الدراسة، حيث تم عرض الاستبانة بصورتها النهائية ملحق رقم (٢) على هؤلاء المحكمين لمراجعة عباراتها وتدقيقها وتحديد مدى ملاءمتها وانتمائها لمحاورها وأبعادها وسلامتها اللغوية. وقد وردت ملاحظات هامة وبناءة على بعض عبارات الاستبانة، وتم تعديل بعضها وحذف واستبدال عبارات أخرى.

ب. صدق الاتساق الداخلي:

للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة تم حساب معاملات الارتباط (بيرسون) والدلالة الإحصائية له بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي له، ويوضح الجدول رقم (٥) قيم معاملات لاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول في الاستبانة:

يوجد دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$)

** يوجد دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,01$)

يتضح من النتائج الواردة في الجدول السابق أن جميع عبارات المحور الأول ارتبطت مع الدرجة الكلية للمحور ارتباطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) وعند ($\alpha \leq 0,01$)، وهذا مؤشر على الاتساق الداخلي لعبارات هذا المحور.

الجدول (٦)

قيم معاملات لاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني
(واقع عمل المجالس البلدية بمنطقة الجوف)

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	**٠,٦٢٢	١٣	*٠,٥٦٤
٢	*٠,٤٦٩	١٤	**٠,٦٥٦
٣	**٠,٦٤١	١٥	**٠,٦٤٦
٤	*٠,٤٢٩	١٦	**٠,٧٣٤
٥	**٠,٥٨٤	١٧	**٠,٦٦٩
٦	**٠,٧٣٢	١٨	**٠,٨٣٨
٧	**٠,٦٧٣	١٩	**٠,٧٨٩
٨	*٠,٤٨٣	٢٠	**٠,٧٧١
٩	*٠,٥٠٠	٢١	**٠,٦٩٧
١٠	**٠,٦٣٤		

* يوجد دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$)

** يوجد دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠,٠١$)

يتضح من النتائج الواردة في الجدول السابق أن جميع عبارات المحور الثاني ارتبطت مع الدرجة الكلية للمحور ارتباطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) وعند ($\alpha \leq ٠,٠١$)، وهذا مؤشر على الاتساق الداخلي لعبارات هذا المحور.

الجدول (٧)

قيم معاملات لاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث

(محور واقع التنسيق بين المجالس المحلية والمجالس البلدية بمنطقة الجوف)

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	**٠,٧٤٢	٨	**٠,٥٤٤
٢	**٠,٧٤٠	٩	**٠,٦٥٣
٣	**٠,٦٠٥	١٠	**٠,٦٥٥
٤	**٠,٧٧٨	١١	**٠,٦٥٢
٥	**٠,٧٣٩	١٢	**٠,٦٧١
٦	**٠,٨٣٣	١٣	**٠,٦٥٨
٧	**٠,٦٩٨		

يوجد دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$)

** يوجد دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠,٠١$)

يتضح من النتائج الواردة في الجدول السابق أن جميع عبارات المحور الثالث ارتبطت مع الدرجة الكلية للمحور ارتباطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) وعند ($\alpha \leq ٠,٠١$)، وهذا مؤشر على الاتساق الداخلي لعبارات هذا المحور.

الجدول (٨)

قيم معاملات لاتساق الداخلي لعبارات المحور الرابع
(سبل تعزيز التنسيق بين المجالس المحلية والمجالس البلدية بمنطقة الجوف)

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	**٠,٧٩٠	٩	**٠,٩٠٨
٢	**٠,٨٥٢	١٠	**٠,٩٢١
٣	**٠,٨٤٩	١١	**٠,٨٥٢
٤	**٠,٩٢٠	١٢	**٠,٤٩١
٥	**٠,٩١٧	١٣	**٠,٤٣٦
٦	**٠,٨٥٩	١٤	**٠,٥٠٦
٧	**٠,٨٥٧	١٥	**٠,٦٢٨
٨	**٠,٨٨٦	١٦	**٠,٧٥١

* يوجد دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$)

** يوجد دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,01$)

يتضح من النتائج الواردة في الجدول السابق أن جميع عبارات المحور الرابع ارتبطت مع الدرجة الكلية للمحور ارتباطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) وعند ($\alpha \leq 0,01$)، وهذا مؤشر على الاتساق الداخلي لعبارات هذا المحور.

ثانياً: الثبات:

تم تقدير الثبات للاستبانة باستخدام معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للمحاور الأربعة وهي كما يوضحها الجدول رقم (٩) التالي:

قيم الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للمحاور الأربعة للاستبانة

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات
١	٢٣	٠,٩٢٩
٢	١٩	٠,٩١٣
٣	١٣	٠,٩٠٨
٤	١٦	٠,٩٣٩

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق أن قيم معاملات الثبات لمحاور الاستبانة تراوحت بين (٠,٩٠٨ - ٠,٩٣٩) وهي جميعها قيم مرتفعة ومقبولة، وهي مؤشر على أن الاستبانة تتمتع بثبات عالي ومقبول.

كما تم حساب معامل الثبات لكل محور إذا حذفت كل عبارة من المحور، ويوضح الجدول رقم (١٠) التالي نتائج معاملات الثبات ألفا كرونباخ للمحور الأول إذا حذفت العبارة من المحور:

الجدول (١٠)

معاملات الثبات الفا كرونباخ للمحور الأول اذا حذفت العبارة من المحور

رقم العبارة	الفا إذا حذفت العبارة	رقم العبارة	الفا إذا حذفت العبارة	رقم العبارة	الفا إذا حذفت العبارة
١	٠,٩٢٩	٩	٠,٩٢٦	١٧	٠,٩٢٢
٢	٠,٩٢٨	١٠	٠,٩٢٦	١٨	٠,٩٢٨
٣	٠,٩٢٨	١١	٠,٩٢٤	١٩	٠,٩٢٦
٤	٠,٩٢٦	١٢	٠,٩٢٥	٢٠	٠,٩٢٤
٥	٠,٩٢٥	١٣	٠,٩٢٧	٢١	٠,٩٢٤
٦	٠,٩٢٦	١٤	٠,٩٢٦	٢٢	٠,٩٢٧
٧	٠,٩٢٧	١٥	٠,٩٢٦	٢٣	٠,٩٣٠
٨	٠,٩٣٠	١٦	٠,٩٢٤		

يوضح الجدول السابق أن جميع عبارات المحور الأول (واقع عمل المجالس المحلية بمنطقة الجوف) تساهم في زيادة الثبات لهذا المحور، فلم يرتفع الثبات كثيراً إذا حذفت أي من عباراته.

الجدول (١١)

معاملات الثبات الفا كرونباخ للمحور الثاني اذا حذفت العبارة من المحور

رقم العبارة	الفا إذا حذفت العبارة	رقم العبارة	الفا إذا حذفت العبارة	رقم العبارة	الفا إذا حذفت العبارة
١	٠,٩١٠	٨	٠,٩١٤	١٥	٠,٩٠٨
٢	٠,٩١٤	٩	٠,٩١٢	١٦	٠,٩٠٢
٣	٠,٩٠٩	١٠	٠,٩٠٩	١٧	٠,٩٠٤
٤	٠,٩١٣	١١	٠,٩١٠	١٨	٠,٩٠٦
٥	٠,٩١٠	١٢	٠,٩١١	٢٠	٠,٩٠٧
٦	٠,٩٠٨	١٣	٠,٩٠٩		
٧	٠,٩٠٨	١٤	٠,٩٠٦		

يوضح الجدول السابق أن جميع عبارات المحور الثاني (واقع عمل المجالس البلدية بمنطقة الجوف) تساهم في زيادة الثبات لهذا المحور، فلم يرتفع الثبات كثيراً إذا حذفت أي من عباراته.

الجدول (١٢)

معاملات الثبات الفا كرونباخ للمحور الثالث اذا حذفت العبارة من المحور

رقم العبارة	الفا إذا حذفت العبارة	رقم العبارة	الفا إذا حذفت العبارة
١	٠,٨٩٩	٨	٠,٩٠٧
٢	٠,٨٩٩	٩	٠,٩٠٣
٣	٠,٩٠٧	١٠	٠,٩٠٣
٤	٠,٨٩٧	١١	٠,٩٠٣
٥	٠,٨٩٩	١٢	٠,٩٠٢
٦	٠,٨٩٤	١٣	٠,٩٠٣
٧	٠,٩٠١		

يوضح الجدول السابق أن جميع عبارات المحور الثالث (واقع التنسيق بين المجالس المحلية والمجالس البلدية بمنطقة الجوف) تساهم في زيادة الثبات لهذا المحور، فلم يرتفع الثبات كثيراً إذا حذفت أي من عباراته.

الجدول (١٣)

معاملات الثبات الفا كرونباخ للمحور الرابع اذا حذفت العبارة من المحور

رقم العبارة	الفا إذا حذفت العبارة	رقم العبارة	الفا إذا حذفت العبارة
١	٠,٩٣٨	٩	٠,٩٣٣
٢	٠,٩٣٥	١٠	٠,٩٣١
٣	٠,٩٣٤	١١	٠,٩٣٢
٤	٠,٩٣٣	١٢	٠,٩٣٣
٥	٠,٩٣٣	١٣	٠,٩٣٦
٦	٠,٩٣٥	١٤	٠,٩٤١
٧	٠,٩٣٥	١٥	٠,٩٤١
٨	٠,٩٣٣	١٦	٠,٩٤٠

يوضح الجدول السابق أن جميع عبارات المحور الرابع (سبل تعزيز التنسيق بين المجالس المحلية والمجالس البلدية بمنطقة الجوف) تساهم في زيادة الثبات لهذا المحور، فلم يرتفع الثبات كثيراً إذا حذفت أي من عباراته.

ومن خلال ما تقدم من إجراءات للصدق والثبات التي قام بها الباحث لأداة الدراسة، والنتائج التي توصل إليها؛ تبين أن الأداة صالحة للتطبيق لأغراض الدراسة الحالية.

الجدول (١٤)
قياس درجة الموافقة

م	المدى للمتوسط الحسابي للتقدير	درجة الموافقة
١	(١,٨٠ - ١)	منخفضة جداً
٢	(٢,٦٠ - ١,٨١)	منخفضة
٣	(٣,٤٠ - ٢,٦١)	متوسطة
٤	(٤,٢٠ - ٣,٤١)	مرتفعة
٥	(٥ - ٤,٢١)	مرتفعة جداً

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

للإجابة على أسئلة الدراسة تم الاستفادة من خدمات مركز المعلومات والحاسب الآلي بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، واستخدام الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها وهي :

١. المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والنسب المئوية والتكرار؛ لترتيب عبارات الاستبانة وقياس الوزن النسبي للعبارات.
٢. معامل الارتباط بيرسون.
٣. معامل الثبات الفا كرونباخ (Cronbach Alpha) .
٤. اختبار (مربع كاي) لحسن المطابقة لاختبار ما اذا كان أفراد المجتمع لهم توزيع معتدل.

طريقة تصحيح الاستبانة:

جميع عبارات الاستبانة مدرجة حسب تدرج ليكارت الخماسي: (بدرجة كبيرة جداً =٥، بدرجة كبيرة =٤، محايد =٣، موافق =٢، بدرجة قليلة جداً =١).

وتُحسب درجة الموافقة في أي محور من محاور الاستبانة بحاسب المتوسط الحسابي لمتوسط عباراته الفرعية.

وبالتالي يمكن تقسيم درجة الموافقة بناءً على التدرج السابق كما يوضحها الجدول رقم (١٠) التالي:

عرض وتحليل بيانات الدراسة ومناقشة نتائجها
تمهيد:

اشتمل هذا الفصل على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وذلك بعد تطبيق أداة الدراسة على أفرادها، وجمع الاستبانات وتدقيقها ثم إدخالها للحاسوب، وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وتم مناقشة كل نتيجة مباشرة بعد عرض النتائج في الجداول الخاصة بها، وتم عرض نتائج الدراسة حسب ترتيب أسئلة الدراسة.

أولاً: النتائج المتعلقة بوصف خصائص أفراد مجتمع الدراسة :

جدول رقم (١٥)

توزيع أفراد الدراسة وفق متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من ٤٠ سنة	٥٣	٣٢,١%
من ٤٠ الي اقل من ٥٠ سنة	٦٨	٤١,٢%
من ٥٠ الي اقل من ٦٠ سنة	٣٨	٢٣,٠%
من ٦٠ سنة فأكثر	٦	٣,٦%
المجموع	١٦٥	١٠٠%

يتضح من الجدول رقم (١٥) أن (٦٨) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته ٤١,٢% من إجمالي أفراد الدراسة من ٤٠ الي اقل من ٥٠ سنة وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة ، بينما (٥٣) منهم يمثلون ما نسبته ٣٢,١% من إجمالي أفراد الدراسة أعمارهم أقل من ٤٠ سنة، و (٣٨) منهم يمثلون ما نسبته ٢٣,٠% من إجمالي أفراد الدراسة اعمارهم من ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة ، و (٦) منهم يمثلون ما نسبته ٣,٦% من إجمالي أفراد الدراسة اعمارهم من ٦٠ فأكثر.

جدول رقم (١٦)
توزيع أفراد الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ثانوي أو أقل	١٨	١٠,٩%
دبلوم	٣٤	٢٠,٦%
بكالوريوس	٨٧	٥٢,٧%
دراسات عليا	٢٦	١٥,٨%
المجموع	١٦٥	١٠٠%

يتضح من الجدول رقم (١٦) أن (٨٧) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته ٥٢,٧% من إجمالي أفراد الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة ، بينما (٣٤) منهم يمثلون ما نسبته ٢٠,٦% من إجمالي أفراد الدراسة مؤهلهم العلمي دبلوم ، و (٢٦) منهم يمثلون ما نسبته ١٥,٨% من إجمالي أفراد الدراسة مؤهلهم العلمي دراسات عليا، و (١٨) منهم يمثلون ما نسبته ١٠,٩% من إجمالي أفراد الدراسة مؤهلهم العلمي ثانوي أو أقل.

جدول رقم (١٧)
توزيع أفراد الدراسة وفق متغير مجلس محلي بمحافظة

جهة العمل	التكرار	النسبة
القريات	١٩	١١,٥%
دومة الجندل	١٧	١٠,٣%
طبرجل	١٩	١١,٥%
المجموع	٥٥	٣٣,٣%

يتضح من الجدول رقم (١٧) أن (١٩) منهم يمثلون ما نسبته ١١,٥% من إجمالي أفراد الدراسة من محافظة القريات ومركز طبرجل يمثلون النسبة الأكبر، وأن (١٧) منهم يمثلون ما نسبته ١٠,٣% من مركز طبرجل.

جدول رقم (١٩)
توزيع أفراد الدراسة وفق متغير نوع العضوية

م	نوع العضوية	التكرار	النسبة المئوية
١	ممثّل جهة حكومية	٣٤	٢٠,٦%
٢	ممثّل من الأهالي	١٩	١١,٥%
٣	معين	٣٧	٢٢,٤%
٤	منتخب	٧٥	٤٥,٥%
	المجموع	١٦٥	١٠٠%

يتضح من الجدول رقم (١٩) أن الغالبية العظمى من أفراد مجتمع الدراسة هم منتخبون فقد بلغت نسبتهم (٤٥,٥%)، يليهم المعينون بنسبة (٢٢,٤%) ثم الممثلون من جهة حكومية بنسبة (٢٠,٦%) والنسبة الأقل الممثلة من الأهالي (١١,٥%).

جدول رقم (١٨)
توزيع أفراد الدراسة وفق متغير مجلس بلدي

مدة الخدمة	التكرار	النسبة
أمانة الجوف/ سكاكا	٢١	١٢,٧%
محافظة القريات	١٥	٩,١%
محافظة دومة الجندل	١٢	٧,٣%
محافظة طبرجل	١٢	٧,٣%
مركز أبو عجرم	٨	٤,٨%
مركز حديثة	٩	٥,٥%
مركز العيساوية	٧	٤,٢%
مركز الناصفة	٩	٥,٥%
مركز زلوم	٨	٤,٨%
مركز صوير	٩	٥,٥%
المجموع	١١٠	٦٦,٧%

يتضح من الجدول رقم (١٨) أن (٢١) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته ١٢,٧% من إجمالي أفراد الدراسة من أمانة الجوف/ سكاكا وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة ، بينما (١٥) منهم يمثلون ما نسبته ٩,١% من إجمالي أفراد الدراسة من القريات، و (١٢) منهم يمثلون ما نسبته ٧,٣% من إجمالي أفراد الدراسة من محافظة دومة الجندل وطبرجل، و (٩) منهما يمثلان ما نسبته ٥,٥% من إجمالي أفراد الدراسة من مركز الحديثة والناصفة وصوير، و (٨) منهم يمثلون ما نسبته ٤,٨% من إجمالي أفراد الدراسة من مركز أبو عجرم وزلوم، وأن (٧) منهم يمثلون ما نسبته ٤,٢% من إجمالي أفراد الدراسة من مركز العيساوية.

جدول رقم (٢٠)
توزيع أفراد الدراسة وفق متغير مدة الخدمة

م	مدة الخدمة	التكرار	النسبة المئوية
١	من ٤ سنوات فأقل	٨٢	٤٩,٧%
٢	من ٥ سنوات إلى ٩ سنوات	٢٦	١٥,٨%
٣	من ١٠ سنوات إلى ١٤ سنة	٢٩	١٧,٦%
٤	أكثر من ١٤ سنة	٢٨	١٧%
المجموع		١٦٥	١٠٠%

يتضح من الجدول رقم (٢٠) أن الغالبية العظمى لأفراد مجتمع الدراسة من فئة الخدمة (من ٤ سنوات فأقل) بنسبة (٤٩,٧%) أي ما يقارب نصف مجتمع الدراسة، وتوزع النصف الباقي بنسب متقاربة على الفئات الثلاث الأخرى حيث تراوحت النسب بين (١٥,٨% – ١٧,٦%).

ملخص الدراسة وتوصياتها ومقترحاتها

خلاصة الدراسة :

تضمن الفصل الخامس ثلاثة عناصر رئيسة وهي: خلاصة الدراسة، وعرض أهم النتائج، وأهم التوصيات التي يتقدم بها الباحث من أجل الاستفادة من نتائج هذه الدراسة.

وتحددت مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي: ما واقع التنسيق بين المجالس المحلية والمجالس البلدية وسبل تعزيزها بمنطقة الجوف؟

كما تحددت أهداف الدراسة في:

- معرفة واقع عمل المجالس المحلية بمنطقة الجوف.
- معرفة واقع عمل المجالس البلدية بمنطقة الجوف.
- معرفة واقع فاعلية التنسيق بين المجالس المحلية والمجالس البلدية.
- توضيح سبل تعزيز التنسيق بين المجالس المحلية والمجالس البلدية.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، والاستبانة كأداة لجمع البيانات من أفراد الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء المجالس المحلية وأعضاء المجالس البلدية بمنطقة الجوف من خلال عملية المسح الشامل.